الحريري يدعو للإسراع في تشكيل الحكومة

مئات الجرحى في «ليلة عنيفة» بين المتظاهرين والأمن اللبناني

جانب من المواجهات وسط بيروت الليلة الماضية

رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني سعد الحريري

بيروت – "وكالات": جرح نحو 400 شخص في لبنان من جراء مواجهات أمس الأول بين متظاهرين وقوات الأمن اللبنانية في العاصمة بيروت، في أعنف يوم منذ بدء الحركة الاحتجاجية، وفق حصيلة جديدة للدفاع المدني.

وأطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه وهي تطارد المحتجين الذين تسلحوا بأفرع الأشجار والملافات المرورية في حي تجاري قرب مبنى البرلمان اللبناني.

وملأ المتظاهرون الشوارع مجددا خلال الأيام الماضية بعد هدوء في الاحتجاجات التي غلبت عليها السلمية وانتشرت في أنحاء البلاد منذ أكتوبر بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها اللبنانيون.

وقال شهود إن قوات الأمن أطلقت أيضا الرصاص المطاطي، وذكر الصليب الأحمر اللبناني أن أكثر من مئة نقلوا العلاج من إصابات بينما نقل 65 آخرون على الأقل للمستشفى من الجانبين. وأشار مصدر أمني إلى أن 15 محتجا على الأقل اعتقلوا.

وطلب الرئيس اللبناني ميشال عون من قادة الجيش والأمن استعادة الهدوء وسط بيروت.

وقال مكتب الرئاسة اللبنانية إن عون "دعاهم للحفاظ على أمن المتظاهرين السلميين والأملاك العامة والخاصة وإعادة الهدوء إلى وسط بيروت".

وأجبرت الاضطرابات سعد الحريري على الاستقالة من رئاسة الوزراء في أكتوبر، وأخفق السياسيون منذ ذلك الحين في الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة أو الخروج بخطة لإنقاذ اقتصاد البلاد.

وقال الحريري على تويتر السبت الماضي: "مشهد المواجهات والحرائق وأعمال التخريب في وسط بيروت مشهد مجنون ومشبوه ومرفوض، يهدد السلم الأهلي وينذر بأوخم العواقب. لن تكون بيروت ساحة للمرتزقة والسياسات المتعمدة لضرب سلمية التحركات الشعبية".

وقالت قوى الأمن الداخلي السبت: "يجري التعرض بشكل عنيف ومباشر لعناصر مكافحة الشغب على أحد مداخل مجلس النواب، لذلك نطلب من المتظاهرين السلميين الابتعاد عن مكان أعمال الشغب حفاظا على سلامتهم".

وأضافت قوى الأمن الداخلي في تغريدة على تويتر "بعد الإنذارات التي أطلقناها عبر وسائل الإعلام لمغادرة المتظاهرين السلميين سنتم ملاحقة وتوقيف الأشخاص الذين يقومون بأعمال شغب وإحالتهم إلى القضاء".

من جانب آخر حث رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني سعد الحريري، السياسيين في البلاد أمس على تشكيل حكومة جديدة بشكل عاجل وإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، وذلك بعد ليلة من المصادمات العنيفة بين قوات الأمن والمحتجين.

وقال الحريري، الذي استقال من منصبه في أكتوبر الماضي تحت ضغط موجة من الاحتجاجات: "هناك طريق لتهدئة العاصفة الشعبية، توقفوا عن هدر الوقت وشكلوا الحكومة وافتحوا الباب للحلول السياسية والاقتصادية".

وأضاف "بقاء الجيش والقوى الأمنية والمتظاهرين في حالة مواجهة، دوران في الشكلة وليس حلا".

مقتل وإصابة أكثر من 50 شخصا في حادث مروري

الرئيس الجزائري يتنازل عن بعض صلاحيات التعيين لرئيس وزرائه

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

الجزائر – "وكالات": أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، تنازله عن صلاحية التعيين في بعض الوظائف في الدولة لرئيس وزرائه عبد العزيز جراد.

جاء ذلك في بيان توج اجتماعا لمجلس الوزراء، عقد أمس الأول.

وأفاد البيان، أن الرئيس "ويهدف تخفيف إجراءات التعيين في المناصب السامية للدولة، وتسريع حركة مستخدمي الوظائف العمومية السامية، قرر تحويل سلطة تعيين عدد معين من إطارات الدولة إلى الوزير الأول".

ولم يحدد البيان طبيعة هذه الوظائف التي تتنازل الرئيس عن التعيين فيها لرئيس وزرائه.

وتحول منصب رئيس الحكومة، بعد تعديل دستوري أجراه الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في 2016، إلى "وزير أول" مكلف بتنسيق عمل الحكومة بصلاحيات محدودة في التعيين.

ووفق هذا التعديل الدستوري، أضحى الرئيس، مركز السلطة التنفيذية، وله صلاحيات حصرية بالتعيين في الوظائف السامية المدنية منها والعسكرية.

ومنذ انتخابه في ديسمبر الماضي، أعلن تبون، نيته إجراء تعديل دستوري يقلص بموجبه صلاحيات الرئيس لصالح رئيس الوزراء والبرلمان، وعين قبل أيام لجنة خبراء لإعداد مسودة دستور جديد تنهي عملها في مارس القادم، لعرضه على استفتاء شعبي.

من جانب اخر وقع في وقت مبكر من صباح أمس، حادث مروري في ولاية الوادي الجزائرية، أسفر عن مقتل 12 شخصا، وإصابة 46 آخرين، حسبما ذكرت صحيفة "الشروق" الجزائرية.

وقالت مصادر من الحماية المدنية، إن خمسة جرحى على الأقل في "حالة حرجة"، إثر الحادث الذي وقع على الطريق الوطني رقم 3 ببلدية اسطيل، ونجم عن اصطدام بين حافلتين لنقل المسافرين.

وتداول ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي صورا ومقاطع فيديو توثق ما وصفته "الشروق" بـ"الكارثة والمجزرة".

وقدم الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون تعازيه لعائلات ضحايا اصطدام الحافلتين.

ووفق بيان لرئاسة الجمهورية، فقد كلف تبون الوزير الأول، عبد العزيز جراد، باتخاذ كافة التدابير اللازمة للتكفل بالمصابين، وتقديم الدعم اللازم لعائلات الضحايا.

وفي السياق ذاته أمر الوزير الأول كلا من وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بالتوجه إلى مكان الحادث.

الحادث أسفر عن مقتل 12 شخصا

السلطات المغربية تحبط محاولة أكثر من 400 مهاجر إفريقي اقتحام منفذ سبتة

الرباط – «وكالات»: تمكنت السلطات المغربية أمس، من إحباط محاولة اقتحام جماعي لأكثر من 400 مهاجر غير شرعي منحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء لمدينة سبتة المحتلة، عبر معبر (بليونش)، وقالت السلطات المحلية لمدينة المضيق–الفنيدق (شمال المغرب) إن 24 من قوات الأمن وعددا من المهاجرين – لم يتم إحصاؤهم بعد – أصيبوا خلال عملية توقيفهم.

يذكر أن السلطات المغربية أحبطت أكتوبر الماضي، بمدينة «سلا»، عملية هجرة غير شرعية، أسفرت عن ضبط وتوقيف 27 شخصا.

وذكرت المديرية العامة للأمن المغربي، في بيان أوردته وكالة الأنباء المغربية، أن القضية أسفرت عن توقيف خمسة أشخاص يشتبه في تورطهم في تنظيم الهجرة غير الشرعية، كما تم ضبط 22 شخصا بينهم قاصر يبلغ من العمر 16 سنة»، مشيرة إلى أن الموقوفين الـ22 سلموا مبالغ مالية متفاوتة القيمة للمنظمين مقابل تهجيرهم سرا نحو إسبانيا عبر المسالك البحرية.

وأضافت، أن عمليات التفتيش احتجزت مجموعة من المعدات التي يشتبه في ارتباطها بهذه الأنشطة الإجرامية، وهي عبارة عن 21 صدرية للنجاة، وكمية من المحروقات، ووسائل للإنارة الليلية، فضلا عن أسلحة بيضاء.

وتابعت، «تم فتح بحث قضائي في هذه القضية تحت إشراف النيابة العامة المختصة، للكشف عن جميع ظروفها وملابساتها، وتشخيص باقي المتورطين المحتملين، فضلا عن رصد امتدادات هذه الشبكة الإجرامية سواء على الصعيد الوطني أو الدولي».

القوات التركية تقتل امرأة هربت من نيران النظام السوري في إدلب

الأسد يواجه هبوط الليرة بعقوبة تصل إلى الحبس 7 سنوات

الرئيس السوري بشار الأسد

انقرة – دمشق – "وكالات": أصدر الرئيس السوري بشار الأسد، مرسومين يهدفان إلى الحد من الهبوط المتسارع لقيمة الليرة مقابل الدولار.

وصدر المرسوم الأول، وحمل الرقم (3) لعام 2020، ويقضي بتعديل المادة الثانية من مرسوم تشريعي سابق حمل الرقم (54) لعام 2013، ويقضي بمنع التعامل بغير الليرة السورية في المدفوعات.

وجاء تعديل المادة لرفع عقوبة التعامل بغير الليرة، فتتم العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات، فضلا عن غرامات مالية تصل إلى مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ الذي تم التعامل به وعد مخالفة بحسب المرسوم المذكور.

وأصدر النظام السوري مرسوما تاليا للمرسوم (3) حمل رقم (4) وفيه تعديل للمادة (49) من قانون العقوبات الصادر عام 1949، وفيه إلقاء عقوبة الاعتقال المؤقت وغرامة من مليون إلى خمسة ملايين ليرة سورية، على كل من أذاع أو نشر أخبارا تتضمن ما وصفها المرسوم بـ"الوقائع الملفقة أو المزاعم الكاذبة والوهمية" تؤثر على سعر الليرة، أو تتنافى مع السعر المحدد بنشرات رسمية تابعة للنظام.

وشهدت الليرة السورية هبوطا غير مسبوق في تاريخها أمام الدولار الأمريكي، ووصلت إلى أكثر من 1000 ليرة مقابل الدولار الواحد.

وبحسب مراقبين فإن مرسومي الأسد (3) و(4) يهدفان إلى الحد من الهبوط المتسارع لقيمة الليرة أمام الدولار، فيما أكد اقتصاديون أن الأسباب الحقيقية لهبوط قيمة الليرة، لا يتعلق بنشر الأخبار أو التعامل بغير الدولار في البلاد.

وحدد الدكتور أحمد أديب أحمد، وهو أستاذ مادة الاقتصاد في جامعة تشرين الحكومية، أكثر من سبب لهبوط الليرة مقابل الدولار، منها السبب الاقتصادي، كما قال، مشيرا إلى أن من أسباب انخفاض قيمة الليرة السورية، هو انخفاض موارد البلاد من القطع الأجنبي وانخفاض مستوى الإنتاج المحلي وما سماه "انعدام" التصدير.

ومن الأسباب لهبوط قيمة الليرة، أشار أحمد إلى ما وصفها بـ "سيطرة رجال الأعمال على القرار الحكومي" مؤكدا أن القرارات الاقتصادية تصاغ تبعا لمصالحهم، مع "إهمال كامل" لمصالح الناس.

وأضاف أحمد سببا آخر لهبوط الليرة، وهو السياسات "الفاشلة" للبنك المركزي، منتهيا إلى دور العقوبات الاقتصادية بتحمل جزء من أسباب هبوط الليرة.

وارتفع منسوب الفساد في سوريا، في الفترة الأخيرة، حتى صارت إحدى أسوأ ثلاث دول في العالم، بارتفاع مؤشر الفساد، بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر عام 2018، والذي وضع سوريا وجنوب السودان والصومال، بين الدول الأكثر فسادا في العالم، من خلال 13 استطلاعا أجرتها المنظمة المذكورة، على يد مجموعة متخصصين للكشف عن درجة الفساد، في القطاع العام، ليكون مؤشر (0) للأكثر فسادا و(100) للأكثر نزاهة، وبهذا حصلت سوريا وجنوب السودان والصومال، عام 2018، على أدنى مراتب المؤشر، ونالوا درجات ما بين (10) و(13) على مؤشر الفساد الدولي.

ويصدر النظام السوري، منذ شهر سبتمبر الماضي، عدة قرارات إدارية، بإلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة، لرجال أعمال أفادوا من نظامه، على رأسهم رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، رجل الأعمال المعاقب دوليا، والذي عوقب أميركيا، منذ عام 2008، على قضايا فساد.

وعبر اقتصاديون موالون لنظام الأسد، عن قلقهم بالإجراءات التي اتخذها رأس النظام، بمرسومين، للحد من الهبوط المتسارع لليرة، فيما أكد اقتصاديون مستقلون، أن مرسومي الأسد، لن ينتشلا الليرة من غرقها، كونهما أصدرا على خلفية "أمنية" لتعامل مع أزمة الاقتصاد بصفتها جرائم نشر وتعاملا بغير الليرة، بحسب نص المرسومين، فيما الأزمة، وكما حددها اقتصاديون عاملون في مؤسسات النظام، تابعة من بنية اقتصاده نفسها، وكذلك الفساد الحكومي الذي يصدر القرارات المتلائمة مع أصحاب رؤوس الأموال الموالين له، بالمقام الأول.

من جهة أخرى أطلقت قوات حرس الحدود التركية الرصاص على أسراة سورية من أهالي بلدة معرشورين بريف معرة النعمان الشرقي، أثناء محاولتها العبور باتجاه الأراضي التركية من منطقة دركوش الحدودية غرب مدينة إدلب، وفق ما أورد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس.

وتستهدف قوات حرس الحدود التركية المدنيين السوريين الباحثين عن منطقة آمنة تقيهم الموت على يد طائرات النظام والروس بعد أن أجبرتهم العمليات العسكرية على الخروج من مناطقهم.

إلى ذلك، دعت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه لوقف فوري للقتال في إدلب قائلة إن وقف إطلاق النار الأخير في سوريا "فشل مرة أخرى في حماية المدنيين".

وقالت باشليه في بيان بشأن وقف إطلاق النار الذي كان من المفترض تطبيقه قبل نحو أسبوع "من المفجع للغاية استمرار مقتل مدنيين كل يوم في ضربات صاروخية من الجو والبر".

وقالت الأمم المتحدة، الخميس، إن نحو 350 ألف سوري معظمهم نساء وأطفال فروا منذ أوائل ديسمبر لمناطق قريبة من الحدود مع تركيا مع تجدد هجوم مدعوم من روسيا على محافظة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة.

ويتعرض ريف إدلب الجنوبي منذ مطلع ديسمبر لتصعيد في قصف تشنه طائرات سورية وأخرى روسية، يتزامن مع تقدم لقوات النظام على الأرض في مواجهة الفصائل المقاتلة، على رأسها هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا)، وتحديدا في محيط مدينة معرة النعمان، التي تعد ثاني أكبر مدن محافظة إدلب.

ويتوجه الفارون بشكل أساسي إلى مدن أبعد شمالا، مثل إدلب وأريحا وسراقب أو إلى مخيمات النازحين المكتظة بمحاذاة الحدود مع تركيا، ومنهم من يذهب إلى مناطق سيطرة الفصائل الموالية لأنقرة شمال حلب.

وارتفع تعداد المدنيين السوريين الذين قتلوا برصاص قوات الجندرما التركية منذ انطلاق الثورة السورية إلى 442 مدنيا، من بينهم 77 طفلا دون الثامنة عشرة، و44 مواطنة فوق سن الـ18.

الحدود التركية